الأمم المتحدة

TD/465

Distr.: General
21 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

دعم الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: دور التعاون العربي

حدث سابق لانعقاد الأونكتاد الثالث عشر

موجز من إعداد أمانة الأونكتاد

(A) GE.12-70058 160512 160512

الرجاء إعادة الاستعمال

دعم الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: دور التعاون العربي

١- عقدت حلقة نقاش حول دور التعاون العربي في دعم الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال في الدوحة، بقطر، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. واستعرضت حلقة النقاش أعمال البحث وتحليل السياسات التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد منذ مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر بغية المساهمة في الأعمال المقبلة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للأونكتاد. وسلط أعضاء حلقة النقاش الضوء على القضايا من منظورات الوسط الأكاديمي والحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

٢- ونوقش عدد من القضايا. وشملت هذه القضايا الآمال غير المتحققة لاتفاقات أوسلو والجمود الذي أصاب جهود إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، والحصار الإسرائيلي، وسياسة الإغلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتآكل القاعدة الإنتاجية المفروض، وتقييد الاقتصاد الذي يعمل دون طاقته، وعدم وجود حيز سياساتي للانتعاش الاقتصادي والنمو المطرد. وإضافة إلى ذلك، وجه الانتباه إلى العجز المزمن في التجارة الثنائية مع إسرائيل؛ والتشوه البنيوي واختلال قطاع السلع التجارية؛ والتحديات التي يواجهها إصلاح السياسات الاقتصادية تحت الاحتلال؛ وفقدان الإيرادات العامة وعدم الاستقرار وانعدام الوضوح. وأثيرت نقاط أخرى هي التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فصل القدس الشرقية عن الاقتصاد الفلسطيني، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وهدم المنازل الفلسطينية، وبناء مستوطنات إسرائيلية غير قانونية وحاجز الفصل في الضفة الغربية.

٣- وجرى التشديد على تعزيز القدرة الإنتاجية الفلسطينية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية باعتباره أساسياً في التخفيف من أثر التدابير الإسرائيلية. ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تحاول تعزيز القدرة الإنتاجية عن طريق تحسين اللوائح وتوجيه الموارد، بما في ذلك المعونة، إلى الزراعة والصناعة التحويلية، وتعزيز رأس المال البشري، وإشراك الشباب. بيد أن هذا سيتطلب توسيع الحيز السياساتي الذي يمكن أن يتيح للسلطة الفلسطينية تنفيذ مثل هذه الخطط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بالدعوة وحشد التأييد من أجل تعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية الفلسطينية التي قوضها الاحتلال الإسرائيلي.

٤- وقد كانت القدس الشرقية تاريخياً مركزاً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني. بيد أن السياسات الإسرائيلية القائمة على الإغلاق ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات داخل المدينة وفي محيطها أدت إلى استمرار عزلها عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قوضت القيود المفروضة على دخول السلع والأشخاص من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كبير تنمية الاقتصاد الفلسطيني في المدينة. ولذلك، هناك حاجة إلى موارد مالية هامة للاستثمار في السياحة، بما في ذلك تحديد المدينة القديمة ومتاجرها وفنادقها. وتشجيع الأعمال التجارية الناشئة عن طريق توفير القروض وفرص التدريب

والروابط مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في إنعاش الاقتصاد. كما أن الاستثمار في مؤسسات التعليم والصحة، كماً وكيفاً، ضروري لتعزيز رأس المال البشري ولحسن أحوال فلسطينيي القدس.

٥- وبالرغم من أن المساعدات الدولية يمكن أن تساعد الاقتصاد الفلسطيني على المدى القصير، فإنها لا تضع أسس تنمية مستدامة طويلة الأجل. وتحتاج الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تنشيط وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتحسين مناخ الاستثمار. وينبغي للسلطة الفلسطينية مواصلة وضع الاستراتيجيات والسياسات والأطر القانونية والتنظيمية. بيد أن الاحتلال لا يزال العقبة الرئيسية أمام دعم الاقتصاد الفلسطيني. وقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً ومستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، شرط للنمو والتنمية المستمرين. وحتى تحقيق ذلك الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده للتخفيف من وطأة الوضع الاقتصادي الصعب الذي سببه الاحتلال. ويشمل هذا إزالة القيود التي تعوق حركة السلع والأشخاص، للسماح بالتجارة الحرة مع سائر العالم وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية واستخدامها.

٦- ودعت حلقة نقاش 'دور التعاون العربي في دعم الاقتصاد الفلسطيني' إلى زيادة المساعدات المالية لتشمل مشاريع إنمائية ضخمة. ويمكن أن تشمل هذه المشاريع بناء ميناء بحري عصري في غزة تربطه طرق ملاحية بالمراكز العربية الرئيسية؛ وإعادة بناء المطار الوطني في غزة؛ وإنشاء شركة شحن جوي عالية القدرة؛ وبناء خطوط نقل لإعادة الربط بين البلدات والمدن ومراكز الإنتاج والنقاط الحدودية؛ وإعادة ربط القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون التجارة مع البلدان العربية قائمة على سياسات تدعم الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق تقديم واردات أساسية بشروط مواتية كوسيلة لمنح الإنتاج الفلسطيني إعانات تعوضه عن تكاليف عمليات الإغلاق ومختلف العوائق التي يفرضها الاحتلال. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء برامج دعم لتعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه التوجيه الأفضل، بما في ذلك إنشاء وكالة لضمان الاستثمار لتعويض المستثمرين عن المخاطر غير التجارية. بيد أن الوضع الذي يتكشَّف على الأرض جعل المشروع غير قابل للتحقيق. فقد غيرت إسرائيل التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة، حيث سيطرت على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، مقيدة بذلك القاعدة الإنتاجية الفلسطينية بصورة أكبر. وينبغي للتعاون العربي أن يشمل عملاً موحداً يعكس الأولويات الاقتصادية الوطنية الفلسطينية ودعماً معززاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٧- وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني العربي، ثمة حاجة إلى استراتيجية لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني التي ترتكبها سلطة الاحتلال عن طريق المشاركة الفاعلة في المحافل الدولية ذات الصلة. كما ينبغي للمجتمع المدني العربي أن يدعم جهود الحملة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد المؤسسات التي تدعم نظام الاحتلال

الإسرائيلي أو تتعامل معه. وينبغي للمجتمع المدني العربي أن ينسق مع نظرائه الفلسطينيين للمشاركة في حملات الدعوة التي تتوجه إلى مجتمع المانحين وجامعة الدول العربية والحكومات العربية من أجل ضمان تعزيز الدعم المالي للأرض الفلسطينية المحتلة؛ وإيصال الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتشجيع التجارة العربية مع الاقتصاد الفلسطيني، لأن من شأن ذلك أن يساعد على إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل.